كتاب دوري رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٢٢

بشأن الالتزام بالصرف على مقاطع التمويل

تُعد الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات السياسة المالية القومية لتحقيق توجهات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتنفيذاً لمنشور عام وزارة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢، ولتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢ /٢٠٢٣، من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، مما يستلزم تطوير أسلوب تنفيذ الموازنة لتحقيق ذلك.

لذا تؤكد وزارة المالية على جميع الجهات الإدارية للدولة تنفيذاً لما ورد بالمنشور المذكور بعاليه (بشأن الصرف على مقاطع التمويل المختلفة) على الآتي:

أولاً :- مسئولي الهيئات الموازنية.

على الهيئة الموازنية بالجهة بعد اعتماد الموازنة العامة للدولة الالتزام بالآتي بكل دقة :-

١- التواصل مع الإدارات المختصة والجهات التابعة للهيئة الموازنية للتعرف على احتياجاتها ومتطلباتها.

٢- تخصيص الموازنة المعتمدة للهيئة الموازنية حسب مقطع التمويل في بداية العام المالي على الوحدات الحسابية التابعة لها في ضوء مشروع إعداد الموازنة المقدمة من الهيئة الموازنية والمقبولة، وختامي الإيرادات والمصروفات عن العام المالي السابق لتلك الوحدات مع مراعاة التأشيرات العامة والخاصة المرفقة بقانون ربط الموازنة.

٣- تخصيص أو توزيع الاعتمادات الإضافية والتعزيزات الواردة والمرخص بها من وزارة المالية حسب مقطع التمويل (عجز الخزانة / الصناديق والحسابات الخاصة / قروض / منح / موارد ذاتية) خلال العام المالي في ضوء احتياجات وطلبات الوحدات التابعة.

٤- الالتزام بتوزيع الاعتمادات الخاصة بمصدري التمويل (المنح، والقروض) على التقسيم التفصيلي لهما بشجرة الحسابات بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وكذلك توزيع الاعتمادات الإجمالية على بنود وأنواع الأبواب المدرجة بها، وحظر الصرف على تلك الاعتمادات قبل توزيعها.

٥- إعادة تخصيص للبنود والأنواع حسب مقطع التمويل ما بين الوحدات التابعة للهيئة الموازنية في ضوء بحث المراكز المالية المعدة (المنصرف والمتوقع صرفه) من تلك الوحدات بعد استيفاء الموافقات اللازمة.

٦- الالتزام بتقديم جميع طلبات التعزيزات والمناقلات على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بجانب تقديم الطلبات ورقياً على أن يتضمن الطلب (رقم الطلب - ورقم التقديم) على المنظومة (GFMIS).

ثانياً : المسئولين الماليين و ممثلي وزارة المالية:

على المسئولين الماليين بالجهات الإدارية وممثلي وزارة المالية الالتزام بالآتي بكل دقة:

١- الامتناع عن تنفيذ أي أمر أو قرار أو صرف لأي مبالغ تخالف أحكام الدستور أو القوانين أو القواعد المالية الموضوعة تنفيذاً لأحكام المادة رقم ٣٩ من قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ وكل القرارات والقواعد المنفذة له

٢- على مسئولي الإدخال على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) التأكد من أن القيود التي يقوم بإدخالها تتم طبقاً لقيد التوجيه المحاسبي، وحسب مصادر التمويل المختلفة (عجز موازنة / قروض / المنح / صناديق وحسابات خاصة / موارد ذاتية أخرى) بعد التوقيع من كافة العاملين المختصين بالوحدة الحسابية.

٣- على مسئولي المراجعة والترحيل على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بمراجعة القيود التي تم إدخالها، وأن الخصم والإضافة بمبالغ تلك القيود قد تم حسب مصادر التمويل المختلفة (عجز موازنة / قروض / المنح / صناديق وحسابات خاصة / موارد ذاتية أخرى) بعد التوقيع من كافة العاملين المختصين بالوحدة الحسابية.

٤- التزام الجهات الداخلة في الموازنة العامة بصرف اعتمادات خططها الاستثمارية حسب مقطع التمويل (عجز الخزانة / الصناديق والحسابات الخاصة / قروض / منح / موارد ذاتية) من خلال بنك الاستثمار القومي.

٥- مراعاة أن تكون التقارير المالية الشهرية وربع السنوية موزعة حسب مصادر التمويل المختلفة (عجز موازنة / قروض / المنح / صناديق وحسابات خاصة / موارد ذاتية أخرى).

٦- إعداد بيانات المتابعة المالية الشهرية للهيئات العامة الاقتصادية شاملة التكاليف والمصروفات وإيرادات النشاط ونتيجة العمليات الجارية من صافي ربح أو خسارة وتوضيح أسباب الانحرافات عن الاعتمادات المقدرة.

لذا تهيب وزارة المالية بالسادة رؤساء الجهات الإدارية التوجيه بضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد بمضمون منشور عام وزارة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢، وما ورد بهذا الكتاب.

وعلى السادة المسئولين الماليين و مسئولي الهيئة الموازنية بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والمديرين الماليين بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المستقلة ومديري الحسابات ووكلائهم الالتزام بتنفيذ ما تقدم بكل دقة، وعلى الإدارة المركزية للتفتيش المالي والإدارة العامة للتفتيش المالي بالمديريات المالية متابعة تنفيذ ذلك.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ طارق بسيوني محمد

صدر في : ٥/ ١١/ ٢٠٢٢